

مديرية التربية و التعليم الحرة بحلب

16 مايو 2013



بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص المفاوضات التي جرت بين مندوبي الهيئة الشرعية بحلب و مندوبي مجلس محافظة حلب حول ملف التربية و التعليم و التي باءت بالفشل و للأسف

- استغرقت المفاوضات قرابة الـ 3 أسابيع مقسمة على خمس جلسات , كل جلسة قرابة الساعتين .
- تم الاتفاق خلالها على مجموعة من الأمور و لكن اختلفنا في أمور أخرى مما تسبب بفشل محاولات الاندماج و التوحد بين مديرية التربية و التعليم الحرة التابعة للهيئة الشرعية و مكتب التربية و التعليم التابع لمجلس محافظة حلب .
- تم الاتفاق على مبدأ أسلمة التعليم .

- و تم الاتفاق على مبدأ أن من في الداخل هم الأصل و من في الخارج هم الفرع .
فالدولة و مؤسساتها بينها من في الداخل , من كان فاعلاً حقيقياً على الأرض , من أثر على نفسه البقاء في البلد و عاش تحت القصف و الدمار .

فهؤلاء هم من سيتولون المناصب و المراكز القيادية , و لا حرج لدينا من الاستعانة بمن عاش خارج البلد و لكن لا يحق لهم أن يكونوا في مراكز قيادية و ريادية .

تم الاتفاق على ذلك و لكن عندما أردنا ضرب الأمثلة للتأكد من هذا الاتفاق اختلفنا .

المثال هو : الكل يعلم بأن الائتلاف الوطني يشكل حكومة مؤقتة و قد وضع رئيساً لهذه الحكومة و هو بصدد تشكيل وزارات و منها وزارة التربية و سيعين وزيراً للتربية .

فموقفنا نحن الهيئة الشرعية هو رفض الاعتراف بهذا الوزير لأننا ضد سياسة الفرض علينا من الخارج .

أما موقف الأستاذ عزام خانجي مسؤول مكتب التربية و التعليم في مجلس محافظة حلب كان بأنه سيرى إن كان من عُين وزيراً للتربية حسن السمعة فمستقبله و إن كان غير ذلك فسندفعه .

و في ذلك خرق واضح للبند الثاني الذي اتفقنا عليه .

فكان ردنا هو أنه و لو عينت الحكومة الانتقالية رئيس الهيئة الشرعية وزيراً للتربية فإننا سنرفضه لأن اعتراضنا ليس على الأشخاص إنما على سياسة الفرض علينا من الخارج .

- طلبنا من الأخ عزام خانجي أن يقدم وثيقة للاندماج و التوحد متضمنة لمجموعة من البنود كما أن الهيئة الشرعية تقدم وثيقة أيضاً لكي تجري تقاطعات بين الوثيقتين فنخرج بوثيقة مشتركة للتوحد و الاندماج و يتم إعلانها على وسائل الإعلام و أعطينا مهلة لذلك أربعة أيام .

- بعد انقضاء الأيام الأربعة عقدنا اجتماعاً جديداً , قدم مندوبي الهيئة الشرعية وثيقة الاندماج و لم يقدم مندوبي مجلس محافظة حلب أي وثيقة , و وعدنا الأستاذ عزام خانجي بأنه سيجتمع مع باقي أعضاء مجلس محافظة حلب ثم يرد على وثيقة الاندماج بالقبول أو الرفض .

- ثم اجتمعنا بعدها بقرابة الأربع أيام فتفاجأنا بالرد بأن مجلس محافظة حلب يقبل بعض البنود و يرفض البعض الآخر .

- الوثيقة التي قدمها مندوبي الهيئة الشرعية للاندماج مع مجلس المحافظة فيما يتعلق بمجلس التربية و التعليم تتضمن البنود التالية :

1. تُحل مديرية التربية و التعليم الحرة التابعة للهيئة الشرعية كما يُحل مكتب التربية و التعليم التابع لمجلس محافظة حلب .
2. تقوم الجهتين بتشكيل مديرية جديدة للتربية و التعليم .
3. تتمتع المديرية الجديدة باستقلالية تامة .
4. تتعهد مديرية التربية و التعليم الحرة بحلب بحلب اعتراف رسمي من الهيئة الشرعية بهذا المكون التربوي الجديد .
5. يتعهد مكتب التربية و التعليم التابع لمجلس المحافظة بحلب اعتراف رسمي من مجلس المحافظة و من الائتلاف بهذا المكون التربوي الجديد .
6. المنهج الذي تقوم عليه هذه المديرية الجديدة هو الكتاب و السنة و ترك ما يخالفهما .
7. يشكل مجلس شورى من الطرفين و يتم اختيار أعضائه بالتوافق .

8. مجلس الشورى يعتبر صاحب الاختصاص في رسم السياسة العامة للمديرية الجديدة و المدارس التابعة لها و وضع النظام الداخلي و صاحب الاختصاص في تسيير شؤون المديرية .
9. مدير التربية هو الناطق الرسمي و الوحيد لهذه المديرية .
10. لا يحق لأي عضو من أعضاء المديرية الجديدة أن يتحدث بحديث رسمي أو غير رسمي باسم الهيئة الشرعية أو باسم مجلس المحافظة أو الائتلاف أو أي مكون عسكري أو مدني .
11. تتعهد جميع الأطراف بعدم الدخول أو المشاركة في أي مكونٍ تربوي آخر من المحتمل أن ينشأ بعد فترة .
- انتهى

لقد تم قبول هذه البنود من قبل مجلس محافظة حلب باستثناء البند الأول و الأخير , و اللذان يعتبران أهم بنود الاندماج و التوحد , و هما :

1. تُحل مديرية التربية و التعليم الحرة التابعة للهيئة الشرعية كما يُحل مكتب التربية و التعليم التابع لمجلس محافظة حلب .
2. تتعهد جميع الأطراف بعدم الدخول أو المشاركة في أي مكونٍ تربوي آخر من المحتمل أن ينشأ بعد فترة .
3. واعتذروا عن جلب اعتراف من الائتلاف الوطني .

و لا ندري ما هو سبب عدم قبول هذين البندين مع أن فيهما كل العدل و المنطق في أي خطوة توحد و اندماج . و عندما سألناه عن عدم قبول هذين البندين كان الرد غير منطقي و لا واقعي أبداً . و نترك لكل عاقل و لكل منصف أن يفكر بنفسه في سبب عدم قبول هذين البندين .

- نعلن نحن في الهيئة الشرعية عن أن عملنا تحت الشمس نعمل بكل وضوح بعيدين كل البعد عن الضبابية أو الغموض أو التلون و لا نحب التعامل مع جهة تعمل بضبابية أو غموض أو تلون .

فنحن ليس لدينا إلا تفسيراً واحداً لعدم قبول البندين الأول و الأخير ألا و هو أن مجلس محافظة حلب يريد أن يضع قدماً في مشروع داخلي مؤقت مع الهيئة الشرعية و قدماً أخرى في مشروع خارجي مع الائتلاف فأيهما ينجح في النهاية فهو شريك له , فهذا هو تفسيرنا الذي لا نفهم سواه من عدم قبول البندين الأول و الأخير .

و نقر نحن في الهيئة الشرعية أننا ما قطعنا الأمل و بأننا مستعدون للتعاون مع أي جهة تعمل على الأرض و لها فاعليتها , و لكن بسياسة واضحة و منهج قويم سليم قائم على مبادئ دين الله و شرعه الحنيف بعيداً كل البعد عن الضبابية أو الغموض أو التلون .

و حتى يعلم الجميع بأننا لسنا إقصائيين و لسنا ممن لا يقبل الطرف الآخر لذلك أعلننا في أول بند من بنود الوثيقة بحل مديريتنا مقابل حل مكتب التربية و التعليم التابع لمجلس محافظة حلب , و لكن قوبل هذا البند بالرفض من طرف مجلس المحافظة مع أننا نحن الأقوى على الأرض و معنا القوة العسكرية و مع كل ذلك رضينا بحل مديريتنا فلماذا لا يرضوا هم بحل مكتبهم ؟؟؟ !!!

أترك الجواب لكل عاقل يتدبر في ذلك و لله الأمر من قبل و من بعد .

و صلى الله على نبينا محمد و على آله و صحبه و سلم و الحمد لله رب العالمين